الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية

الأستاذ الدكتور

هادي مشعان ربيع

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة الانبار – العراق

Hade_72@yahoo.com

مقدمة:

في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم على صعيد العلاقات الدولية, ولاسيما بعد أتفاق القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران حول برنامجها النووي، والذي قد يكون على حساب الدول الخليجية, إذ سيضاعف ذلك من قدرات إيران، وبالتالي اطلاق يدها في التدخل بشؤون المنطقة، والعبث بأمنها واستقرارها، والسعي لإخضاعها لسياساتها وتوجهاتها. كذلك بوادر الصراع والتنافس بين القوى الكبرى، الصين، روسيا، اليابان، من جهة، والولايات المتحدة ومن يؤيدها من القوى الغربية من جهة أخرى، بخصوص مواقفها من بعض قضايا، الشرق الأوسط، وليس كل ذلك ببعيد عن منطقة الخليج ذات الأهمية القصوى لهذه القوى المتصارعة. علاوة على ذلك الاكتشافات التي حدثت في مجال النفط والغاز الصخري في مناطق متعددة من العالم, مما قد يقلل الحاجة الى نفط الشرق الأوسط, وفي المقدمة منه نفط الخليج, وما تشهده المنطقة العربية من عوامل التصدع والانقسام والفوضى, نتيجة للصراعات الداخلية بين القوى المختلفة.

أمام كل هذه التحديات أخذ يتنامى الحديث في الآونة الأخيرة عن ضرورة قيام الدول الخليجية بالبحث عن شركاء جدد لعقد تحالفات معها، من أجل إيجاد توازنات استراتيجية قادرة على حفظ أمنها واستقرارها، وتحقيق مصالحها الآنية والمستقبلية، وهنا تظهر اليابان من بين أبرز الدول التي بإمكان دول الخليج بناء علاقات أمنية–عسكرية معها، فضلاً عن العلاقات الاقتصادية والتجارية المتنامية.

مشكلة البحث:

تصطبغ العلاقات الخليجية–اليابانية منذ بدايتها بالصبغة التجارية الصرفة, فلم تؤسس في مراحلها الأولية على النواحي الاستراتيجية والسياسية، أو حتى الاقتصادية والثقافية، التي تؤدي الى تعزيز الشراكة والمصالح الحيوية بين الجانبين, غير أنه منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدأت هذه العلاقة تأخذ حيزاً هاماً من النقاش السياسي والاستراتيجي، من قبل الخبراء والباحثين في المنطقة، كما في اليابان ذاتها، بلغ هذا الاهتمام ذروته في الآونة الأخيرة على أثر التغيرات الكبيرة التي تشهدها المنطقة والعالم. والسؤال الذي يطرح هنا: هل بإمكان دول الخليج العربي واليابان في ظل هذه التغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم, إعطاء علاقاتهما أبعاداً استراتيجية, بحيث يسهم ذلك في خلق نوع من التوازن في المنطقة, بما يحقق حالة من الامن والاستقرار فيها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يناقش قضية محورية، وهي قضية الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية، في أبرز محورين هما المحور الاقتصادي والمحور الأمني–العسكري، في محاولة لتحليلها، لاستكشاف أبعاد هذه العلاقات وتأثيراتها المستقبلية على المنطقة التي تعد من أكثر مناطق العالم أهمية من الناحية الاقتصادية والأمنية، لا سيما في ظل التغيرات التي أخذت تشهدها والناتجة عن التقارب الأمريكي–الإيراني الأخير، الذي من الممكن أن يكون على حساب دول الخليج، الأمر الذي يفرض عليها ضرورة التحرك سريعاً للبحث عن شركاء جدد لبناء تحالفات مع قوى يمكن الاعتماد عليها في ضمان أمنها واستقرارها, وتأتي اليابان في مقدمة هذه القوى.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي الإجابة عن الأسئلة الأتية.

- ماهي طبيعة البواعث الخليجية واليابانية لبناء علاقات بينهما؟.
- ماهي الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية؟.
- ماهي الآفاق المستقبلية للعلاقات الخليجية اليابانية؟.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن بإمكان دول الخليج واليابان بناء علاقات استراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وعسكرية من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة ".

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف العلاقات الخليجية اليابانية في أبرز محورين هما الاقتصادي, والأمني– العسكري, ومن ثم تحليلها للوصول الى معرفة أبعادها الحقيقية, والمنهج الاستشرافي في محاولة لاستشراف مستقبل هذه العلاقات, وما يمكن أن تحققه لدول الخليج العربي من مصالح, ولاسيما من الناحية الاقتصادية والأمنية–العسكرية, فهذين المنهجين حسب اعتقاد الباحث هما الأكثر ملائمة لموضوع البحث .

تقسيمات البحث :

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور, تناولنا في الأول منها: بواعث الشراكة الاستراتيجية بين دول الخليج واليابان, وفي الثاني: الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية, فيما خصص المحور الثالث: للآفاق المستقبلية للعلاقات الخليجية اليابانية. وجاءت الخاتمة متضمنةً أهم ما توصلنا اليه من نتائج.

المحور الأول: بواعث الشراكة الاستراتيجية بين دول الخليج واليابان

اصطبغت العلاقات الخليجية–اليابانية منذ بدئها مطلع القرن العشرين بالصبغة التجارية الصرفة, دون الاهتمام بالمجالات الأخرى التي من الممكن أن تؤسس لتعزيز الشراكة والمصالح الحيوية بين الجانبين، غير أنه منذ مطلع التسعينيات على أثر ما شهدته المنطقة من تغيرات, ولاسيما ظروف احتلال العراق للكويت, والحرب ضد العراق1991, التي نتج عنها انهيار التوازن الاستراتيجي الذي كان سائدا في الخليج في السبعينيات والثمانينات, بدأت هذه العلاقات ، تأخذ حيزاً مهماً من النقاش السياسي والاستراتيجي في اليابان والمنطقة، على حدٍ سواء، وأضحت هذه العلاقات موضع اهتمام الكثير من الخبراء والباحثين، ويقف وراء كل ذلك العديد من البواعث والمبررات، والتي يمكن تناولها بشيء من الإيجاز, فيما يلي:

أولاً– بواعث ومبررات الدول الخليجية:

لقد كانت منطقة الخليج العربي منذ القدم قد محط أنظار القوى الاستعمارية ، إذ استعمرتها بريطانيا لمدة تزيد عن 150عاماً, وبعد انسحابها منها فسح المجال لتشكل أطماع قوة عالمية أخرى حلت محلها، وهي التي حرصت على الانفراد بإدارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي لعدت عقود، ونعني بها الولايات المتحدة الأمريكية، عبر عددٍ من الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة[1]. إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003, وما ترتب عليه من تداعيات، أهمها فشل الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق أهدافها ومشروعها الشامل الذي بمقتضاه تم ذلك الغزو، قد أوجد نوازع الشك لدى دول الخليج في قدرة الولايات

1– محمود علي الداود, "عام 2014 منطقة الخليج العربي والتحديات الإقليمية والدولية", مجلة دراسات سياسية , بيت الحكمة – بغداد, العدد(28), 2014, ص 4.

المتحدة على البقاء بوصفها القوة الوحيدة ذات القدرة على حماية أمن الخليج، ومن ثم كان لابد من البحث عن قوى جديدة، بما يسهم في إيجاد هيكل أمني إقليمي للمنطقة[1].

من جهة أخرى فإن تطورات الأوضاع في المنطقة لاسيما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في نهاية الثمانينيات، جاءت بكثير من المستجدات والتحديات، لدول الخليج في سبيل الحفاظ على امنها واستقراها، دفعت بها للبحث عن صيغ وتوازنات أمنية جديدة، مثل ظروف غزو العراق للكويت في آب1990, وما تلاه من تطورات زادت من حدة التوتر في المنطقة من جهة، وتنامي التدخل الغربي فيها من جهة أخرى، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، والحرب على الإرهاب، والاحتلال الأمريكي للعراق 2003، والبرنامج النووي الإيراني وتداعياته على التوازن الأمني في المنطقة، فضلاً عن تطورات الأوضاع الداخلية في العديد من الدول العربية منذ انطلاق شرارتها الأولى من تونس في نهاية عام 2010, وما طرحته من تحديات أمنية بالنسبة لدول الخليج العربية[2].

كما أن الحضور الحالي والمتزايد لليابان وروسيا والصين والهند ودول أخرى، والتنافس فيما بينها على المنطقة، من أجل الحصول على المواد الأولية, ولاسيما النفط, والأسواق التجارية[3] أعطى لدول الخليج مجالاً أكبر لتوسع خياراتها في صياغة علاقاتها الأمنية والسياسية، بدلاً من الاتكاء على الغرب لوحده. من هنا أدركت دول الخليج أهمية بناء علاقات قوية ومتينة مع

1- اشرف محمد عبد الحميد كشك," تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو", مجلة المستقبل العربي, بيروت, العدد (396),شباط2012, ص 51.

2–مريم سلطان لوتاه, أمن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية, (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2013), ص 8.

3 –للمزيد من المعلومات حول حجم احتياجات هذه الدول من النفط خلال السنوات القادمة , ينظر: سعد حقي توفيق, " التنافس الدولي وضمان أمن النفط ", مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد(43), 2011, ص ص6–9.

هذه الدول الآسيوية لاسيما مع اليابان وروسيا والصين، لأن ذلك من شأنه أن يفتح آفاقاً أوسع للاستثمار، ويكسر نظام القطب الواحد مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام، ويدفع نحو مجالات جديدة لتنويع العلاقات الخليجية خصوصاً مع دول العالم[1].

كذلك فإن الاهتمام الإسرائيلي المتنامي بأسيا بوجه عام، والصين واليابان والهند بوجه خاص من أجل تعظيم مكاسبها هو أحد العوامل الملحة التي تفرض على الدول العربية عموما، ودول الخليج في المقدمة منها، ضرورة المنافسة وعدم ترك الساحة خاوية أمام المد الإسرائيلي[2].

ولعل العامل الأبرز في الرغبة الخليجية لبناء علاقات استراتيجية مع اليابان يرجع الى إدراك الدول الخليجية لأهمية الدور الجديد لليابان على الصعيد الدولي، إذ تؤكد العديد من الدراسات على وجود مؤشرات لتنامي رغبة اليابان الى زيادة تعظيم دورها العالمي، والتخلي عن سياسة التبعية والانكفاء التي انتهجتها خلال العقود الماضية، وممارسة دور عالمي أكثر فعالية، وبما يتناسب مع عناصر قوتها، وذلك من خلال محاولاتها الانضمام الى مجلس الأمن، بتقديمها طلب الحصول على العضوية الدائمة منذ عام1994[3], والمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، كمحاولة منها لكسر حظر المادة(9) من الدستور الياباني لعام1947 وارسال قوات يابانية خارج البلاد[4] ، وتولي مناصب دولية مهمة، لاسيما في صندوق النقد الدولي،

1- فوزي حسن حسين, الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية, (بيروت: دار المنهل اللبناني لطباعة والنشر , 2009), ص 162.

2- نصرة عبد الله البستكي, اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي,(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 2004), ص 19.

3-غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى, (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000), ص 218.

4-سعد حقي توفيق, النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة, (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع,1999), ص181.

والبنك الدولي, ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الإغاثة الدولية، وكذلك مشاركتها في القضايا ذات الاهتمام العالمي, مثل حظر الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب[1].

إن هذه المؤشرات تؤكد الرغبة اليابانية في تبوء مكانةٍ متقدمةٍ على المستوى الدولي من أجل تحقيق منافسةٍ دوليةٍ مع القوى الكبرى, ولبناء علاقات سياسية آمنةٍ ومستقرةٍ مع المجتمع الدولي، ولتحقيق نمو اقتصادي واستقرار اجتماعي على الصعيد الداخلي، واخيراً استخدامها ورقة ضغط لحل النزاعات الدولية[2].

من هنا كان من المهم للدول الخليجية الاستفادة من هذه التوجهات الجديدة لليابان والسعي من أجل بناء علاقات وثيقة معها, ولاسيما أن اليابان قدمت بعض المؤشرات التي تدلل على اهتمامها بمنطقة الخليج منها: زيادة النشاط الدبلوماسي الياباني في المنطقة, وزيادة حجم المعونات والمساعدات الإنسانية, ورفع حجم ونوع التبادل الثقافي, والتزام سياسة الحياد في القضايا الخلافية, والمساهمة بقوات حفظ السلام الدولية بأرسالها قوات غير قتالية الى منطقة الخليج العربي[3].

ثانيا- بواعث ومبررات اليابان

اتجهت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية الى إعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب, وتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية تقارب المعدلات التي تحققها الدول الصناعية المتقدمة في

1- بدر عبد العاطي, " اليابان والبحث عن دور عالمي جديد(الفرص والقيود)", مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد(141) يوليو2000, ص 33.

2-بيير بيارنيس، القرن21 لن يكون أمريكيا، ترجمة: مدني قصري, (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003), ص 110.

3 - رضا محمد هلال," السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثالثة", مجلة السياسة الدولية, العدد (154), اكتوبر 2004, ص ص 338-241.

العالم، وترتب على التطور الصناعي في اليابان الحاجة المطردة الى المواد الخام اللازمة للصناعات، وفي ظل النقص الحاد الذي تعانيه من المواد الخام المنتجة داخلياً فقد كان من الضروري اللجوء الى استيرادها من الخارج. وبعد أن كانت تحصل على معظم إمداداتها من البترول من الولايات المتحدة الأمريكية تحولت مع بداية عقد الستينات الى الاعتماد على البترول العربي وخاصة الخليجي[1]. وفيما بعد اصبحت شركاتهم الرئيسية منتجة للنفط في دول الخليج العربي, إذ اصبح لليابانيين نفط " الخفجي" وهي (شركة الزيت العربية المحدودة)سنة 1963, وكذلك امتيازات نفطية في أبو ظبي الإمارتية, وعليه توسعت المصالح النفطية اليابانية, في منطقة الخليج العربي خلال عشرة سنوات بين 1965 و1975 وبدأت بالحصول على النفط لصالحها بعيداً عن نفوذ الشركات النفطية العالمية الأخرى التي كانت تتعامل معها في السابق[2]. وعلى الرغم من أن اليابان استهدفت دائما التقليل من المواد الخام المستخدمة في الصناعة, الا أن الحاجة الى المواد الخام المستوردة ظلت في زيادة مطردة[3].

علاوة على زيادة الحاجة الى استيراد المواد الخام من الخارج, فقد ترتب على النمو الصناعي زيادة الحاجة الى أسواق خارجية لتصريف السلع والمنتجات اليابانية المصنعة، بسبب

1-صلاح حسن محمد, السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية, 1982, ص43.

2- عبد الحكم سلمان وادي, "دراسة العلاقات اليابانية العربية ",أمد للإعلام, 2014/4/30, على الموقع: http://www.amad.ps/ar

3-Yutaka Kosai, The Era of High speed Growth in Japan,(Tokyo :University of Tokyo press,1977),p.82.

محدودية سوق اليابان[1], لذا فقد مثلت دول الخليج العربي بالنسبة لليابان أسواقاً مهمة لتصريف السلع والمنتجات اليابانية المصنعة.

وقد كان لتعرض اليابان لكبوتها الاقتصادية في منتصف عقد السبعينيات, ونشوب الحرب العربية الإسرائيلية في اكتوبر 1973التي رافقتها زيادة في أسعار النفط , وزيادة الضغوط العربية على الدول المؤيدة لإسرائيل عبر سياسة حظر النفط, أن شعرت بمدى خطورة انقطاع امدادات النفط على اقتصادها بسبب سياستها التي كانت دائرة في الفلك الأمريكي المؤيد لإسرائيل, لذا سارعت الى صياغة سياسة يابانية جديدة تجاه قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المجاورة, واصبحت السياسة اليابانية– التي كانت تتسم بعدم الاكتراث–تجاه القضايا العربية تنحو نحو محاولة استرضاء البلدان العربية, دون أن تقطع علاقاتها مع اسرائيل, وكان ذلك بأن أظهرت ميلاً نحو ترجيح مصالحها مع العرب على علاقاتها مع اسرائيل بأن شجعت شركاتها الكبرى على الامتثال لقرارات المقاطعة العربية, وحصرت علاقاتها التجارية والاقتصادية مع إسرائيل في أضيق الحدود [2].

من هنا بدأت اليابان تولي اهتماماً كبيراً لمنطقة الخليج العربي لتحسين ميزان مدفوعاتها مع دوله كجزء من برنامج اقتصادي يحاول النهوض بالاقتصاد الياباني، من خلال سياسة رفع حجم الاستثمارات المالية، وحجم السلع التجارية، والتقنيات الحديثة في الدول الخليجية، والاهتمام

1–علي سيد فؤاد النقر, السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق اسيا, (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2001), ص 17.

2 – مخلد عبيد مبيضين," السياسة الخارجية اليابانية اتجاه المنطقة العربية خلال الفترة من 1973 الى 2004", مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية, الجامعة الأردنية, المجلد (33), العدد(3), 2006, ص520.

بالشأن السياسي وأمن منطقة الخليج، الذي يضمن تدفق الواردات البترولية اللازمة للصناعات اليابانية[1].

كما أن اتجاه اليابان نحو الدول الخليجية جاء بسبب الموقع الجغرافي والاستراتيجي للخليج، الذي جعل كل دولة تبحث عن سيادة عالمية تهتم بهذه المنطقة[2]، ولمواجهة المنافسة الشرسة من نمور جنوب شرق آسيا التي أصبحت منافساً كبيراً للشركات اليابانية على مناطق النفوذ، بعد أن كانت تمثل سوقاً مهمة للصناعات والصادرات اليابانية، فضلاً عن التنافس الشديد مع العملاق الاقتصادي الكبير، الصين, التي تجاوزت اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم، والتي يتنامى جحم تجارتها باطراد مع العالم العربي، ومن المتوقع أن تصل إلى500 مليار دولار بحلول عام 2020، كما استطاعت الصين تكوين شراكات اقتصادية هائلة مع الدول الخليجية يصبح معها من الصعوبة على اليابان أن تنزعها بسهولة، إلا من خلال حضور مباشر ونشط في الدول الخليجية[3] .

كما أن الأوضاع غير المستقرة التي أخذت تشهدها منطقة الخليج في الآونة الأخيرة، مما قد يهدد امدادات البترول الى اليابان، فرض عليها ضرورة التواجد العسكري في هذه المنطقة ولاسيما في المياه البحرية , من أجل حماية هذه الإمدادات، ومنع تعرضها لأي تهديد خارجي[4].

1–حسام كمال الدين," دول الخليج واليابان.. من التبادل التجاري الى الشراكة الاستراتيجية", صحيفة الأهرام, العدد (14150),14ابريل 2014:http://www.ahram.org.eg

2–ظافر محمد العجمي, أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية, سلسلة اطروحات الدكتوراه, العدد(56),(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2006), ص ص48–49.

3 –حسام كمال الدين, مصدر سبق ذكره.

4–"سفير اليابان: جئنا لإجراء مناورات تدريبية بحرية.. والتهديدات الإيرانية لإغلاق «مضيق هرمز» لا تهمنا", صحيفة الرياض, العدد(16174),5 اكتوبر 2012.

وعلاوة على كل ما تقدم شهدت اليابان في الآونة الأخيرة بروز التيار القومي المتشدد الذي يهدف إلى توسيع دور اليابان الاقتصادي والعسكري في العالم، إذ يرى مؤيدو هذا التيار ضرورة اضطلاع اليابان بدور بارز في الشؤون العالمية, بما في ذلك الشؤون السياسية والأمنية والاقتصادية, وان تصبح اليابان (دولة طبيعية كبرى), قادرة على تحمل مسؤولياتها العالمية, وان تتعاون مع الدول الأخرى لتحقيق حياة مستقرة, وان تتخلص من تداعيات الحرب العالمية الثانية كافة, ومن القيود التي فرضت عليها, بما في ذلك تعديل الدستور والسماح بإعادة تسليحها ومشاركتها بجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة, سواء العسكرية منها أو غير العسكرية, وتسليح هذه القوات ليتسنى لها الدفاع النفس. كما ويؤكد مؤيدو هذا التيار في الوقت نفسه على ضرورة تمتين علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها حجر الأساس في الدفاع عن اليابان ومساعدتها على القيام بدور بارز في الشؤون الدولية [1]. وهذا يعني أن منطقة الخليج ,مصدر البترول والطاقة والأسواق, من المرجح أن تكون من أهم المناطق التي ستحظى باهتمام هذا التيار.

من خلال ما تقدم يمكننا القول أن هناك العديد من الدوافع التي تقف وراء الرغبة اليابانية في بناء علاقات متينة مع دول منطقة الخليج العربي, ولاسيما ما يتعلق منها بالجانب الاقتصادي, إذ ترى في دول هذه المنطقة اسواقاً واعدة للصناعات اليابانية, فضلاً عن كونها مصدراً لإمدادات البترول الذي تحتاجه هذه الصناعات, وبما أن هذه المنطقة تمر اليوم في حالة من عدم الاستقرار مع وجود حالة من التنافس الدولي فيها, وما قد يشكله ذلك من تهديد لهذه

1 – نغم نذير شاكر, " الوجود الياباني في العراق", مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد, العدد(40), 2009, ص 94.

الإمدادات, فرض كل ذلك عليها ضرورة التواجد الفعال في هذه المنطقة من أجل حماية هذه الإمدادات وضمان عدم تعرضها لأي تهديد خارجي.

نتيجة لكل ما تقدم أدرك الطرفان الخليجي والياباني أخيراً أهمية المضي قدماً من أجل المزيد من الارتقاء بعلاقاتهم لاسيما في بعديها الاقتصادي والأمني–العسكري واعطائها مديات جديدة متجاوزة عما كانت عليه خلال المرحلة السابقة.

المحور الثاني: الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية

مع التأكيد على أهمية الأبعاد الأخرى الجغرافية، والدبلوماسية، والثقافية، تتمثل الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية في بعدين أساسيين، هما البعد الاقتصادي، والبعد الأمني–العسكري، وفيما يلي بيان موجز عن أهم ما يشتمل عليه هذين البعدين.

أولاً–الأبعاد الاقتصادية:

تعد اليابان من الناحية الاقتصادية واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم، ويحتل الناتج القومي الاجمالي لها المرتبة الثالثة على مستوى العالم[1]. كما وتعد ثالث قوة تجارية في العالم، ويسجل ميزانها التجاري ربحاً سنوياً، وذلك بتصدير المواد المصنعة، ووضع قيود جمركية على المواد المصنعة الأجنبية، وبذلك تساهم بـ7 بالمائة من التجارة العالمية[2].

وعلى صعيد التعاون الاقتصادي مع دول الخليج، الذي يعد من أهم ركائز منظومة العلاقات بين الجانبين، فإن التبادل التجاري يُعد أهم محاور هذا التعاون، إذ يلاحظ وجود زيادة

1 –William Nester ,The Foundations of Japan,(London : Macmillan press,1986),p78.

2–Makio Yamada, Japan–Gulf Relations in the Wider Asian Context, Gulf Research Center, Issue No. 6, April–2013,p.7.

مستمرة في حجم المبادلات التجارية بين دول الخليج واليابان، (وان كانت متذبذبة أحياناً نتيجة للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط بعدِّه المكون الرئيس للصادرات الخليجية) فقد ظلت اليابان محتفظة –في أغلب المراحل– بموقعها كأكبر شريك تجاري لدول الخليج العربي، خاصة أقطار مجلس التعاون الخليجي؛ عبر نجاحها في أزاحت أوروبا لسنوات عن هذا الموقع[1].

وبحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أونكتاد" لهذا العام (2015) فإن 17% من صادرات دول الخليج تذهب إلى اليابان، أي ما يعادل نحو10% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين الجانبين ما يقارب 165 مليار دولار في عام 2014، ويشكل هذا ما نسبته11% من إجمالي حجم تجارة اليابان الخارجية. وتتصدر الإمارات الدول الخليجية من حيث حجم الصادرات إلى اليابان، إذ تمثل 36% وهي تحتفظ بموقعها كثاني أكبر مصدر للبترول لليابان بما نسبته25% من إجمالي وارداتها، فضلا عن التبادل التجاري غير البترولي بين البلدين بنحو40 مليار درهم. وقد ارتفع حجم هذا التبادل التجاري في النصف الأول من العام 2011 بنسبة 23.5%، ليصل إلى 23.74 مليار دولار، مقارنة بـ18.2 مليار دولار للمدة ذاتها من عام 2010. وفي عام 2013 بلغ حجم هذا التبادل51.2 مليار دولار[2]. أما حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين اليابان ودولة الإمارات فقد وصلت نحو 14.6 مليار دولار خلال العام 2013، ما يضع اليابان في المرتبة الثامنة

1–Yoshio Minagi, Japan and the Gulf: Balanced Business Relationship, and Thereafter, Gulf Research Center, Issue No. 6, April–2013.pp.10–12.

2–محمد عبدالرحمن العسومي," الإمارات اليابان.. علاقات مميزة ومصالح متبادلة", مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية,21 اغسطس 2014:http://www.ecssr.com /

كأكبر الشركاء التجاريين للإمارات التي تصدّر إلى اليابان الألومنيوم الخام, وخردة الألمنيوم, وخردة النحاس, وتستورد منها السيارات والمركبات واجزائها ولوازمها[1].

وبالنسبة للسعودية تعدّ اليابان ثاني أكبر شريك تجاري لها، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو45.6مليار دولار، وتمثل صادرات السعودية لليابان نحو14% من إجمالي صادراتها للخارج، وفق صادرات المملكة لعام 2010، ويعد النفط الخام ومنتجاته في هيكل السلع المصدرة لليابان, حيث شكلت ما نسبته 99% من الصادرات السعودية لليابان، وأهم هذه الصادرات منتجات البتروكيميائية مثل المثانول, والبولي إيثلين, وكلورور الايثلين[2].

وبالنسبة للواردات شهدت واردات المملكة من اليابان نمواً كبيراً خلال السنوات الخمسة الأخيرة، اذ شكلت تلك الواردات في المتوسط ما نسبته 8,17% من أجمالي واردات المملكة من العالم[3].

كما تعد اليابان ثالث أكبر مصدر إلى الكويت بعد الولايات المتحدة وألمانيا، بينما الكويت خامس أكبر مصدر للبترول لليابان، إذ بلغ 98.70 مليون برميل عام 2012, أما حجم التبادل التجاري بين البلدين, فقد وصل نحو 13.39 مليار دولار عام 2010[4].

أما بالنسبة لقطر فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين اليابان عام 2013، ما يقرب من 42 مليار دولار، وفي العام نفسه، أصبحت اليابان واجهة التصدير الأولى ورابع أكبر مصدر لدولة قطر. وقد حظيت الطاقة بالنصيب الأكبر من التجارة بين قطر واليابان، إذ تظل

1-" اليابان تسعى لاتفاقيات تجارة حرة مع التعاون, صحيفة الاقتصادي, الأحد، 7 يونيو 2015 : على الموقع: http://www.alkhaleej.ae/

2-تقرير حول: "واقع وافاق العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان", إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية – مجلس الغرف السعودية, يناير 2012, ص 5.

3-المصدر نفسه, ص6.

4-" 55 عاماً من العلاقات المتميزة بين الكويت واليابان", الجريدة :http://www.aljarida.com/

قطر هي المصدر الأساس الذي يزود اليابان باحتياجاتها من منتجات الغاز الطبيعي السائل بنسبة تمثل 19%. وبصفة عامة، قامت قطر بتصدير ما قيمته 40 مليار دولار من النفط والغاز إلى اليابان في عام 2013، وهو ما يبلغ 40% من الصادرات القطرية، أي 15% من الناتج، مما يجعل قطر الدولة الأكثر ارتباطا بهذه الصادرات بين دول الخليج، ومن ناحية أخرى، تمثل السيارات والمركبات، أكبر واردات قطر من اليابان، فقد وصلت الى2مليار دولار عام2012[1].

وبالنسبة للبحرين تحتل اليابان المركز الثالث من حيث حجم التبادل التجاري مع البحرين، تتركز في قطاعات البتروكيماويات، والسيارات والإنشاءات، والتدريب، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والبحرين إلى حوالي 3.7 مليار دولار في 2011، عدا التجارة غير النفطية التي بلغت 610 ملايين دولار[2].

أما سلطنة عمان فقد وصل حجم التبادل التجاري بينها وبين اليابان الى 8,83 بليون دولار في عام 2013 وجاءت السلطنة في المرتبة الثالثة كأكبر سوق للصادرات اليابانية بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن أبرز صادرات السلطنة لليابان, النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، وقد جاء النفط الخام في مقدمة الصادرات العمانية لليابان بنسبة 57.55 % بقيمة 3.2 بليون دولار، اذ استوردت اليابان 28.7 مليون برميل من الخام العماني تقريباً. بينما جاء الغاز الطبيعي المسال في المرتبة الثانية من اجمالي الصادرات العمانية لليابان بنسبة 42.11 % بقيمة 2.3 بليون دولار وبكمية بلغت 4.04 مليون طن متري. كما تصدر السلطنة

---

1 – " وزير الاقتصاد والتجارة يؤكد عمق ومتانة العلاقات التجارية القطرية اليابانية", بوابة الشرق: /http://www.al-sharq.com

2–حذيفة ابراهيم, "التحرك الخليجي نحو شرق اسيا يفتح آفاقاً أوسع للاستثمار", صحيفة الوطن,2نوفمبر 2013: /http://www.alwatannews.net

لليابان الألمنيوم والكروم بنسب متفاوتة. وبالنسبة للواردات للسلطنة، جاءت وسائل النقل وقطع الغيار في مقدمة الواردات العمانية من اليابان بنسبة 79.64 % بقيمة 2.46 بليون دولار، تلتها السلع، والآلات، والأجهزة الكهربائية بنسبة 18.76 % بقيمة 580 مليون دولار، وذلك من إجمالي الواردات من اليابان [1] .

ويتمثل المسار الجديد لخيارات اليابان الاقتصادية في المنطقة، في تغليب الطابع الاستثماري، وتأسيس المشاريع المشتركة، اذ تمكنت من تنفيذ مئات المشاريع الهامة في هذا المجال[2]. كما بدأت اليابان سياسة جديدة مع دول الخليج، تقضي بإنشاء مجمعات تخزين مشتركة للنفط في الجزر اليابانية، يمكن لليابانيين استخدامها في حالات الطوارئ، كما يمكن لدول الخليج الاستفادة منها في تسويق النفط في الدول المجاورة، في شرق وجنوب شرق آسيا[3].

وبإبرام مجموعة من اتفاقيات للتعاون النووي في الآونة الأخيرة، زادت قوة العلاقات اليابانية مع دول الخليج، ففي أيلول 2013، وقَّعت الكويت اتفاقية ثنائية مع اليابان للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكان من المفترض أن يشمل نطاق عمل هذه الصفقة، – التي تم الغائها فيما بعد – والتي حدد لها مدة زمنية تمتد الى خمس سنوات، التدريب, والموارد البشرية, وتطوير البنى التحتية, وكذلك استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء والتقنيات ذات العلاقة، وذلك حسب إرشادات المنظمة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). وخلال شهر كانون

1–" عُمان واليابان تستعدان لتدشين مرحلة جديدة من العلاقات", يونيو 2014 :
/http://www.azamn.com

2- " تحديات جديدة تواجه العلاقات التجارية بين اليابان ودول الخليج", مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ديسمبر 2010:http://www.ecssr.ac.ae /

3–حسام كمال الدين, مصدر سبق ذكره

الثاني من العام 2012، وقَّعت دولة الإمارات العربية على مذكرة تعاون مع اليابان لاستكشاف إمكانيات التطوير في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية[1].

المؤشرات السابقة تدل بوضوح على حجم التعاون الاقتصادي الكبير بين الدول الخليجية واليابان، كما تدل على أن مساراً جديداً قد بدأ للسياسة اليابانية في الخليج, مساراً قائماً على ادراك الأهمية الاستراتيجية والحيوية لهذه المنطقة وضرورة جعلها في صلب اهتمامات السياسية الخارجية اليابانية, من هنا سعت الى الانتقال في علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج من موقع المصدر والمستورد التقليدي، إلى موقع الشراكة الاقتصادية، بالمعنى النظامي.

ثانيا– البعد الأمني–العسكري:

بموازاة تطوّر حضورها الاقتصادي المثير في المنطقة، دخلت اليابان على خط الأمن في الخليج من ثلاثة مداخل، هي[2]:

أولاً: إرسال بوارج حربية إلى غرب المحيط الهندي، مع بدء الحرب في أفغانستان.

وثانياً: إرسال قوات عسكرية إلى العراق في مهام غير قتالية في عام 1991 وعام 2003.

وثالثاً: إرسال سفن حراسة إلى خليج عدن وبحر العرب لمواجهة القرصنة، وذلك منذ العام 2009.

وكانت اليابان قد استطاعت بالفعل تطوير قوتها العسكرية التقليدية تدريجياً منذ بداية القرن الحادي والعشرين متجاوزة الحظر الدستوري، وتحت أسم قوات الدفاع الذاتي، والتي وصل عدد أفرادها الى (252,600) فرد بضمنهم الاحتياط[3] والتي يمكن تصنيفاها على النحو الاتي:

1- " تحديات جديدة تواجه العلاقات التجارية بين اليابان ودول الخليج", مصدر سبق ذكره.

2– عبد الجليل زيد المرهون," الخليج والدور الياباني الجديد": http://www.aljazeera.net/.

3– بريجنسكي, رقعة الشطرنج الكبرى, (القاهرة: ميريث للنشر والمعلومات, 2003), ص229.

1-القوات الدفاع الذاتي البرية:

تتألف قوات الدفاع الذاتي البرية اليابانية من (160,000) الف فرد ضمن الخدمة، تبلغ نسبة الضباط والمراتب 65% من المجموع الكلي، مما يسهل امكانية زيادة عدد القوات اليابانية الى مليون جندي خلال أشهر[1]، تقسم الى 8 فرق عسكرية تمتلك (900) مدفع ميداني و(11000) دبابة، منها (929) دبابة متطورة حسب احصائيات عام 2005[2].

وتسعى اليابان وبالتعاون مع الولايات المتحدة الى تطوير نظام دفاعي يعمل بالصواريخ الموجهة من خلال تطوير صاروخ ارض جو (xssm-1), والصواريخ البالستية العابرة للقارات نوع (m-5), وطائرات مضادة للغواصات نوع (f15), وطائرات التجسس الالكتروني(RF-1E) بدون طيار, وطائرات (FS -X) متعددة المهام بترخيص من الولايات المتحدة[3].

2-قوات الدفاع الذاتي البحرية:

تظم القوة البحرية اليابانية في صفوفها (44,000) الف فرد مقسمين الى تشكيلاتها، التي تتكون من (5) اساطيل متعددة الأغراض، تمتلك (50) سفينة مدمرة، و (16) غواصة[4], فضلاً عن (200) سفينة سطح، و(40) فرقاطة، والأف الزوارق السريعة المزودة بالطوربيد، وكاسحات

1- بيير بيارنس, مصدر سبق ذكره, ص 190.

2- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية2006,(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام , 2006), ص 115.

3- بريجنسكي, الاختيار- السيطرة أم قيادة العالم, ترجمة عمر الايوبي,(بيروت: دار الكتاب العربي, 2004) ص 130.

4- فوزي حسن حسين, مصدر سبق ذكره, ص 175.

الألغام[1] وبذلك تسعى اليابان بامتلاكها هذه القوة البحرية من أجل حماية اراضيها ومياهها الإقليمية، وخط الملاحة الدولية وتجارتها الخارجية[2].

3-قوات الدفاع الذاتي الجوية:

تحرص اليابان على امتلاك منظومة دفاع جوي متقدمة للتصدي لأي اعتداء خارجي، وبذلك وصل عدد قواتها الجوية الى (44,600) جندي مقسمة على 37 سرب متعدد الأغراض، تم تجهيزهم وتدريبهم بأحدث الاسلحة المتطورة[3]، فقد بلغ عدد الطائرات التي يمتلكها سلاح الجو الياباني الى 525 طائرة, منها 20 طائرة انذار متطورة، فضلاً عن نشر شبكة انذار مبكرة لمراقبة الأجواء اليابانية، وثلاث تشكيلات من صواريخ ارض- جو متقدمة[4].

علاوة على ما تقدم أعلنت اليابان مؤخراً عن مجموعة من الصفقات المشتركة مع عددٍ من دول العالم، وهي العملية التي كانت ممنوعة بموجب حظر تصدير السلاح. فالمملكة المتحدة واليابان تخططان لتطوير التعاون بينهما في مجال صناعة الملابس الواقية من الحرب الكيميائية، وأستراليا تحتاج إلى التكنولوجيا اليابانية لتطوير الجيل القادم من غواصاتها الهجومية[5].

وبذلك احتلت اليابان المركز الأول على القارة الأسيوية والمستوى الرابع على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، من حيث التجهيز والتدريب[6]، كما أن

1- بريجنسكي, الاختيار- السيطرة ام قيادة العالم, مصدر سبق ذكره, ص131.
2- فوزي حسن حسين, مصدر سبق ذكره, ص 176.
3- بريجنسكي, رقعة الشطرنج الكبرى, مصدر سبق ذكره, ص 229.
4- فوزي حسن حسين, مصدر سبق ذكره, ص 175.
5-"عودة الجيش الياباني ومزيد من الصفقات العسكرية", مايو 2014, على الموقع: http://altagreer.com/
6-غسان العزي, مصدر سبق ذكره, ص 214.

لديها القدرة التكنلوجية التي توفر لها القدرة على امكانية التطوير الأسلحة النووية بالوقت الذي تشاء، لاسيما بعد ان وصلت نسبة الانفاق العسكري الـ 1% الى 50 مليار دولار[1]، ولكن التطور اللافت للنظر أن اليابان رفعت (وكالة الدفاع) الى مستوى وزارة الدفاع منذ يناير 2007 بعد 60 عام من حلها، والأن تتمتع الوزارة الجديدة بميزانية مستقلة بشكل أكبر من السابق عن مجلس الوزراء، ويعد هذا التطور الجديد في الرؤية اليابانية لمفاهيم الأمن القومي محاولة جديدة للعب دور عسكري وامني على الصعيد العالمي في القرن الحادي والعشرين[2].

وعلى المستوى الاجرائي فوّض تعديل دستوري في العام2001، حرس الدفاع الذاتي إرسال سفن حربية لمؤازرة الولايات المتحدة في عملياتها في أفغانستان، وتبع ذلك إرسال ثلاث قطع من بوارج الحراسة المدرعة، وقطعتين من سفن الإمداد، إلى المحيط الهندي لتنفيذ عمليات دعم لوجستي للقوات الأميركية. وفي العام 2003، نشرت اليابان حوالي 600 جندي في مهمة غير قتالية في العراق، دامت بضع سنوات، وكانت تلك المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي ترسل فيها اليابان جنوداً إلى منطقة لا تزال في حالة حرب[3].

على صعيد ثالث، قررت اليابان، في نيسان من العام 2009، المساهمة بطائرات مراقبة في الحملة الدولية ضد القرصنة في خليج عدن وبحر العرب، وأعلن حينها أن طائرتي استطلاع يابانيتين ستمكثان في قاعدة في جيبوتي، إلى جانب150 من أفراد الطاقم والفرق المعاونة. وتوفر

1- بيير بيارنس, مصدر سبق ذكره, ص 19.

2-جريدة الشرق الأوسط, العدد (1027), 10 كانون الثاني 2007.

3-عبد الجليل زيد المرهون, مصدر سبق ذكره.

طائرات المراقبة اليابانية المعلومات لمدمرتين يابانيتين، ترافقان السفن التجارية اليابانية في المنطقة[1].

وفي التأصيل الاستراتيجي للتطورات، يمكن ملاحظة أن أمن الطاقة الياباني يرتبط ارتباطاً وثيقا بأمن الخليج، وذلك على مستوى الواردات والممرات الحيوية. وتستورد اليابان من الخليج 75% من احتياجاتها النفطية، البالغة أربعة ملايين برميل يومياً. ويشكل هذا الخام 35% من إجمالي النفط المار عبر مضيق هرمز, وبهذا المعنى، تعدّ اليابان أكثر دول العالم ارتباطا بأمن المضيق، بعد دول الخليج ذاتها. إذ أكد مسؤول عسكري ياباني زار منطقة الخليج في مهمة عسكرية في أكتوبر 2012 إن بلاده تضع أمن الممرات المائية في أعلى سلَّم أولوياتها. وقال العقيد " ياسو هيرو كواكامي"، قائد الفرقة 51 في البحرية اليابانية وقائد كاسحتي الألغام "أوراغا" و"هاتشيجو"، إن لبلاده حضوراً مهما في تأمين الممرات المائية التي تعد شريان الطاقة في العالم، ولفت كواكامي إلى حضور القوات البحرية اليابانية في بحر العرب وخليج عدن عبر سفينتين وطائرتين لتأمين السفن التجارية وناقلات النفط من القراصنة الصوماليين. وأكد كواكامي أن بلاده تقوم بعمل مباشر من أجل تأمين السفن من القراصنة، ولا تكتفي بالدور اللوجيستي في هذا الشأن[2]. كما أكد أن بلاده تقوم بدور عسكري غير مباشر في منطقة الخليج، عبر المناورات المشتركة الدولية لمسح الألغام وتطهير مياه الخليج منها، كما تقيم تدريبات عسكرية مع نظيراتها من القوات البحرية الخليجية، وعلى رأسها البحرية الملكية السعودية، اذ يتم فيها تدريب العسكريين في الخليج على تطهير المياه من الألغام البحرية، مضيفاً: إن هذه المناورات والتدريبات البحرية مستمرة ودورية، بحيث تقوم اليابان بدورها في أمن الخليج عبر نقل خبراتها

1–عبدالجليل زيد المرهون, "اليابان وخياراتها الاقليمية", صحيفة الرياض, العدد(15397), 20اغسطس 2010: http://www.alriyadh.com /

2- عبيد السهيمي," قائد عسكري ياباني: تدريب البحرية السعودية جزء من التزامنا بأمن الخليج", الشرق الأوسط, العدد (12365),5 اكتوبر 2012:http://archive.aawsat.com /

إلى القوات الخليجية، دون تقديم التقنيات العسكرية في هذا الجانب، اذ تحظرها القوانين اليابانية حاليا[1]. وقال كواكامي: " إن العلاقات السعودية –اليابانية يجب أن تتوسع في مجال الصناعي، وخاصة الصناعة العسكرية"[2]، إلا أنه قال إن هذه الخطوة تحتاج إلى قرار سياسي[3].

وهناك نحو أربع سفن يابانية عملاقة تعبر مضيق هرمز يومياً، متجهة إلى السواحل اليابانية، في خط ملاحي يصل طوله إلى٧٠٠٠ ميل بحري. وتشكل هذه الناقلات–وفقا لتقدير باحثين يابانيين– صفا دائماً من ٩٠ ناقلة، يبدأ أولها في هرمز، وآخرها في موانئ اليابان. وقد أطلق باحثون يابانيون دعوات لبلادهم لأن تساهم على نحو مباشر في جهود حفظ الأمن البحري في مضيق هرمز والخليج العربي[4] .

خلاصة القول، إن الخليج العربي قد بات موضع تركيز ياباني غير مسبوق في حجمه ونوعيته، لاسيما في البعدين الاقتصادي، والأمني–العسكري. وإن الدور الياباني الجديد له دلالاته البالغة ذات الصلة بمستقبل هذه المنطقة وموقعها في الجيوبوليتيك الدولي.

المحور الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الخليجية اليابانية

إن استشراف مستقبل العلاقات الخليجية–اليابانية، لاسيما ما يتعلق منها بالبعد الاقتصادي، والأمني–العسكري، يتطلب منا التعرف أولاً على التحديات التي تواجه هذه العلاقات، وثانياً على الفرص المتاحة أمام كل من دول الخليج واليابان لتطوير علاقتهما الاستراتيجية حاضراً ومستقبلاً.

1- عبيد السهيمي, مصدر سبق ذكره.
2 -المصدر نفسه
3 - المصدر نفسه.
4- عبد الجليل زيد المرهون, "الخليج والدور الياباني الجديد" , مصدر سبق ذكره.

أولاً:- التحديات

تتعدد المعوقات والتحديات التي تواجه العلاقات الخليجية اليابانية، وتحد من أمكانية إقامة شراكة استراتيجية بينهما، فهناك تحديات تأتي من البيئة الداخلية لكل من دول الخليج واليابان، واخرى من البيئة الإقليمية والدولية، ويمكن الإشارة الموجزة لأهم هذه التحديات، فيما يلي:

1- التحديات الداخلية:

إن علاقات اليابان بالمنطقة العربية عموماً، ومنها منطقة الخليج ظلت محكومة في حدود ضيقة وصفها بعض الباحثين بمقولة ((النفط العربي مقابل السلع اليابانية)) ولم يشارك صناع القرار سواء الخليجين أم اليابانيين طوال العقود الأربعة الماضية في تغيير هذا الواقع الا بصورة طفيفة، ومرد ذلك أن شعاراً تجارياً بحتاً لا يؤسس لإقامة شراكة استراتيجية متطورة في عصر العولمة، وقد أثر ذلك سلباً في صناعة القرار السياسي الياباني السليم تجاه شعوب المنطقة، فبقي قادة اليابان يقيسون مصالح اليابان مع الشعوب العربية بحجم التبادل التجاري والتوظيفات المالية فقط، دون الاهتمام بالجوانب الأخرى من العلاقات[1]. ويبدو أن عدم امتلاك اليابان الخبرة الكافية في شؤون هذه المنطقة يعد من أهم العوامل التي تقف حائلا دون تطوير علاقاتها مع دولها وشعوبها.

كما أن تبعية اليابان للسياسة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، يجعل من الصعب عليها تبني سياسة خارجية من شأنها الاضرار بالمصالح الامريكية أو تهديدها، لاسيما في منطقة الخليج، التي تعد من أهم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لذا فإن الخيارات

1-عوض عثمان, "آليات تطوير العلاقات الاقتصادية الخليجية – اليابانية", مركز أراء حول الخليج, كانون الأول 2007:http://www.araa.ae/ /

اليابانية في هذه المنطقة ستظل محكومة بالرؤية الأمريكية لهذه المنطقة، والرؤية الأمريكية لا ترغب بأي قوى تنافسها فيها حتى ولو كانت اليابان[1].

علاوة على ما تقدم تواجه اليابان مشاكل داخلية لعل أبرزها: افتقادها للإرادة المستقلة لإدارة شؤونها، وان المجتمع الياباني مجتمع سائر نحو الشيخوخة(إذ يبلغ عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 65 عاماً أو أكثر ما يقارب 63ر28 مليون شخص, أو ما نسبته 25% من اجمالي السكان, ومن المتوقع ان تصل هذه النسبة في عام 2018 الى 40%)[2] ، ووجود رأي عام في اليابان لا يحبذ الانغماس في المشاكل الدولية، ولا يرغب في أن تصبح اليابان دولة عسكرية [3]، وانما يجب ان يقتصر دورها على تحقيق التنمية على مستوى العالم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[4].

1- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج2،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, بلا تاريخ)، ص 197.

2 - ينظر: غسان العزي, مصدر سبق ذكره, ص ص 220–222, كذلك: " اليابان مجتمع يسرع نحو الشخوخة", جريدة اليوم, العدد (10953), 11يونيو, 2013.

فعلى سبيل المثال سبب قرار إرسال جزء من قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق (2004–2006) إشكالية كبيرة لدى الرأي العام بعد أن استغلتها المعارضة في كونها خطوة تتعارض مع ما تضمنه دستور البلاد السلمي، وقد تم سحب هذه القوات بتأريخ 2006/7/17. ينظر: وليم اشعيا, النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة, رسالة ماجستير غير منشورة, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, 2008, ص 104. وفي احدث استطلاع رأي اجرته وكالة أنباء" كيودو" اليابانية في حزيران 2015 , أظهر أن 60 في المائة من نسبة المشاركين فيه لا يريدون تغيير "الدستور الياباني", من أجل تخفيف القيود المفروضة على تحركات القوات المسلحة واستخدامها للأسلحة, حيث تمنع المادة التاسعة من الدستور اليابان من إرسال جيشها إلى الخارج للمشاركة في أي عمل عسكري, ينظر: "استطلاع رأي: 60 في المائة لا يرغبون في تغيير الدستور الياباني", على الموقع:http://www.egynews.net /

4– رياض الصمد, مصدر سبق ذكره, ص ص 79–83.

لكن المسؤولية في عدم تطوير هذه العلاقات لا تقع على عاتق اليابانيين بمفردهم، بل على صانعي القرار السياسي في بلدان الخليج العربي أيضاً، فقد استفاد اليابانيون كثيراً في علاقاتهم الاقتصادية، وحتى العسكرية، مع دول الشرق الأوسط مثل تركيا وايران، وأقاموا علاقات اقتصادية وعسكرية متطورة مع إسرائيل[1] فضلاً عن علاقاتها الاستراتيجية الثابتة مع الدول الأمريكية والأوربية. في حين أنه رغم وفرة المصالح اليابانية في بلدان الخليج إلا أنه لم تتم الاستفادة من التكنولوجيا اليابانية المتطورة لإقامة مصانع للسيارات، أو الادوات الكهربائية, أو المواد الطبية، أو صناعة الكمبيوتر أو غيرها، ولم تعتمد البلدان الخليجية سياسة تصنع عقلانية لتوطين التكنولوجيا اليابانية، واستخدامها في بناء نهضة صناعية هي بأمس الحاجة لها[2]. ومن الناحية العسكرية يبدو أن بعض الأنظمة السياسة الخليجية لا تهتم كثيراً في تطوير الدور الياباني في منطقة الخليج, وذلك لإدراكها بمحدودية القدرات العسكرية اليابانية إذا ما تم قياسها بقدرات دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو الصين[3].

علاوة على ما تقدم تعاني دول الخليج من تحديات داخلية، قد تقلل كثيراً من رغبة اليابان في إقامة شراكة استراتيجية معها، مثل: مسألة الديمقراطية، حقوق الإنسان، حقوق العمال

1–هاني الياس خضر وصفاء خليل كاظم, " العلاقة بين اليابان واسرائيل من النواحي الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية ", مجلة مركز الدراسات الفلسطينية, جامعة بغداد, العدد(16), كانون الأول 2012, ص ص 9–10.

2–"مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج", الأهرام, يناير 2014:
/http://digital.ahram.org.eg

3 – محمد ابراهيم دسوقي, " اليابان تبحث عن مستقبلها", كراسات استراتيجية, العدد(103), القاهرة, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, 2001, ص22.

الأجانب، الضعف والقصور في البنية الاقتصادية، غياب الحوافز الاقتصادية الضرورية للنمو والتوظيف، عدم وجود تشريعات استثمارية متطورة، الإرهاب والعمليات التخريبية[1].

2- التحديات الخارجية:

تواجه العلاقات الخليجية اليابانية عدة تحديات على الصعيد الخارجي، في ظل وجود قوى دولية تتنافس وتتصارع فيما بينها من أجل كسب النفوذ في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية الدولية، يمكن الاشارة الى أبرزها بما يلي:

أ-الولايات المتحدة الامريكية:

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو معروف بعلاقات جيدة مع منطقة الخليج العربي، وقد سعت من خلال استراتيجياتها الحفاظ على أمن هذه المنطقة لأهميتها البالغة للأمن القومي الأمريكي خاصة، والدول الغربية عامة، لذا كانت تسعى دوما الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية او دولية من شأنها تهديد المصالح الغربية في هذه المنطقة. ولتحقيق هدفها هذا فقد تنوعت السياسات الأمريكية تجاه الأطراف الإقليمية، سواء بالاحتواء المزدوج، أم بالغزو المباشر والإطاحة بنظم رأتها تمثل تهديداً مباشراً لمصالحها الجوهرية في هذه المنطقة[2].

1- عزوز مقدم, " المخاطر والتحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون", صحيفة الوسط, العدد(836) , الاثنين 20 ديسمبر, 2004:http://www.alwasatnews.com /

2-Ashraf Keshk ،Developing an Agenda for security studies in the Gulf Regional security models proposed for the Gulf region (Analysis of GCC Iran interactions), paper presented for Cambridge university ,2010,p.3.

وعلى الرغم مما يترد من حديث في الآونة الاخيرة عن ظهور النفط الصخري في الولايات المتحدة، وما قد يمثله ذلك من أمكانية أن يكون بديلاً عن نفط المنطقة[1]، فإن المهم هو مدى انعكاس ذلك على سياسة الولايات المتحدة تجاه أمن الخليج العربي. وفي هذا السياق، يرى" أنتوني كوردسمان"، أحد الخبراء في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بالولايات المتحدة، أن استقلال الأخيرة في مجال الطاقة لا يعني تراجع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج، بل إن الولايات المتحدة سوف تسعي لأن يكون لها حضور أمني في منطقة الخليج العربي، من خلال تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون، والحلفاء الآخرين، وسوف تسعى على المدي البعيد لخلق إطار أمني متعدد الأطراف يؤسس على التعاون، وليس التنافس الدولي[2]. وهذا يعني أن الولايات المتحدة الامريكية لاتزال تعد منطقة الخليج منطقة مصالح لها على درجة كبيرة من الأهمية, لذا سوف لا تسمح لأي طرف منافستها فيها، حتى لو كانت اليابان الحليف المهم التي ترتبط معه بعلاقات متميزة.

ب- الصين:

مع سعي الصين في الآونة الاخيرة إلى توسيع مصالحها العالمية، جرى الاهتمام بمنطقة الخليج عموماً ودولها النفطية بخاصة. وتعود أهمية العلاقات الخليجية- الصينية الى ضخامة

1-رجحت شركة« بي بي» الأمريكية أن يرتفع إنتاج النفط الصخري الأميركي بحلول عام 2030 إلى نحو خمسة ملايين برميل يومياً، وفق (كريستوف روهي)، كبير الاقتصاديين في الشركة النفطية العملاقة، الذي توقع أن تشكل زيادة الإنتاج الأميركي طاقة إنتاجية عالمية فائضة تقدر بنحو ستة ملايين برميل يومياً. ينظر: وليد خدوري، "البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2013، ص 85.

2-A ntony H ،Cordesman ،The Myth Or Reality of Us Energy Independence ،CSIS ، January ،2013.

الاقتصاد الصيني، واستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز الخليجي، وكون أسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الأخر، فضلاً عن أهمية الاستثمارات الخليجية الصينية المشتركة، وما يمكن أن تحققه من فوائد كبيرة للجانبين في ظل الوفرة المالية لدول الخليج العربية، وزيادة معدلات التنمية، وتحقيق الصين نجاحات وقفزات اقتصادية غير مسبوقة بين الاقتصادات الصاعدة، إذ تبلغ قيمة هذه الاستثمارات ما يقارب50 مليار دولار[1].

ومن الجدير بالذكر أن الصين ثالث أكبر دولة تجارية في العالم, وأن اقتصادها يقف في المرتبة الثانية عالمياً، وتعد الدولة الثانية بعد اليابان من حيث امتلاك الاحتياطيات النقدية، والتي تقف كأكبر دولة تستحوذ على الاحتياطيات النقدية وخاصة الدولار، ومن المتوقع أن تتفوق على الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد بحلول عام 2017[2].

إن حركة التجارة بين الجانبين الخليجي والصيني، حققت ارتفاعاً منذ عام 1991، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين في العام نفسه 1،5 مليار دولار، سرعان ما ارتفع الى 70 مليار دولار في عام 2008، منها 42 مليار دولار للصادرات الخليجية، و 28 مليار دولار للواردات الصينية[3].

إما التعاون في مجال الطاقة فهو الأكثر حضوراً في العلاقات الخليجية– الصينية، فالصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من منطقة

1– بسمة عبد المحسن, قراءة في العلاقات الخليجية–الصينية, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: www.hcrsiraq.org/

2–Naser Al-Tamimi," ASIA-GCC Relations: G rowing Interdependence ", Analysis No. 179, June 2013,p.2.

3– بسمة عبد المحسن, مصدر سبق ذكره.

الخليج، ودول الخليج العربية حالياً هي أكبر مصدر للنفط إلى الصين. ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول عام 2030، أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. والحقيقة أن دول الخليج باتت تنظر إلى الصين كسوق ضخمة ليس فقط لصادراتها من النفط الخام، وإنما أيضاً لمنتجاتها من البتروكيماوية والصناعات المعدنية، وهما القطاعان اللذان تتوسع دول الخليج فيهما بشكل كبير في ظل استراتيجية طويلة المدى لتنويع اقتصاداتها[1].

إن العلاقات الاقتصادية الخليجية– الصينية علاقات تبادلية وثيقة، فمنطقة الخليج العربي إحدى أهم البقاع الرئيسة في العالم لتصدير الطاقة (النفط– الغاز)، والصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فمن المنطقي ان تكون مثل هذه العلاقة تشكل تحديا أمام تطوير العلاقات الخليجية اليابانية. ذلك أن تجاوز الصين لليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم، فإن منطقة الخليج في الطريق لتكون ساحة التنافس للعملاقين الآسيويين. ويصبح من الصعب على اليابان أن تزدهر على أرض ازدهرت فيها الشركات الصينية العملاقة، التي نمت بقوة في السنوات الأخيرة في منطقة الخليج، مما أكسب الصين مزية الحضور الأول[2].

عليه فإن هذا الحضور الصيني الفاعل سوف يشكل تحدياً حقيقياً أمام قدرة اليابان على بناء علاقات استراتيجية, ولاسيما في بعدها الاقتصادي, مع دول الخليج, خصوصاً في ظل التقارب المفاهيمي والقيمي والديني بين الصين والعرب, فضلاً عن التاريخ الطويل من العلاقات التجارية المتبادلة بين الطرفين.

1– المصدر نفسه.

2– حسين عبد الله, "المخاطر المحيطة بنفط الخليج", مجلة السياسة الدولية, العدد(171), 2008, ص 35.

جـ -إيران:

كانت ايران ولا زالت حريصة على فرض هيمنتها في منطقة الخليج، والتأكيد من أن لها دوراً أساسياً في توجهات المنطقة وسياساتها[1]. ومن هنا فإن امتلاك ايران للسلاح النووي سيكون الغرض الأساسي منه هو فرض الهيبة والتأثير في دول المنطقة بمزيد من الهيمنة والردع والضغوط المختلفة. كما ستستثمر هذه القدرة للتأثير بقرارات منظمة الأوبك، وفي الحرص على التواجد في التكتلات الاقليمية بأنواعها، كما ستستخدمها لإعاقة أي تواصل فعلي بين دول الخليج العربي وبقية دول العالم، إذا ترى مثل هذا التواصل موجهاً ضدها ومستهدفاً أمنها[2].

إن تمكن ايران من تطوير سلاحها النووي سيجعلها القوة الإقليمية الأولى في منطقة الخليج وحتى في المحيط العربي، ولاشك أن هذا التزايد في القوة الايرانية، وبمباركة القوى لكبرى، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، سيجعل منها أحد أهم مصادر التهديد في المنطقة. فإصرارها على احتلال الجزر الخليجية، وتدخلها في الشؤون الداخلية لدول الخليج من خلال إثارة الأقليات الشيعية في الخليج، وتهديداتها المستمرة للبحرين, وتحريض المواطنين من الشيعة على الاحتجاجات المتطرفة, والمطالبة بإسقاط النظام الملكي, واخيراً تدخلها في اليمن ودعمها للحوثيين, كل ذلك شكل تهديداً حقيقياً لدول المنطقة[3] .

كما أن الاستراتيجيات الأمريكية العسكرية والسياسية الجديدة, كما يرى بعض المحللين، تميل إلى الانسحاب من الشرق الأوسط، والاتجاه شرقاً نحو الصين وما حولها ، وإحياء وكالات

1-يوسف خليفة اليوسف, مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوة الأجنبية,(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2011), ص 308-309.

2-Takeyh ,Hidden Iran: paradox and power in the Islamic Rapublic.p.143.

3- محمد بن صنيتان, " مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية":
/http://www.ahlanse.com

لدول كبيرة في المنطقة للحفاظ على التوازنات السياسية والعسكرية[1]، ما يجعل دوائر عديدة ترى أن طهران ستكون أكثر إفادة لواشنطن من عواصم عربية أخرى، وما يحمله هذا التوجه من تقليص نفوذ تقليدي لعواصم عربية مثل الرياض والقاهرة[2]. لذا فإن ايران تشكل عائق حقيقي أمام دول الخليج في أي مسعى او طموح لها في بناء علاقات ذات أهمية مع دول العالم الهدف من ورائها ضمان أمنها واستقرارها خصوصاً مع اليابان, لاسيما في ظل تسارع وتيرة التوتر بين إيران ودول الخليج العربية، ومع احتفاظ اليابان بعلاقات طيبة مع ايران[3]، ستكون قدرة اليابان على تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها مع جانبي الخليج أمراً تعترضه بعض الصعوبات.

ثانياً- الفرص

تؤدي اليابان اليوم دوراً أكثر فاعلية في النظام العالمي الجديد، وهناك دراسات تؤكد على أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أسيوياً بامتياز تؤدي فيه اليابان دوراً اقتصادياً مهماً الى جانب الصين والهند وكوريا وباقي دول النمور الأسيوية. ومنذ مطلع هذا القرن ظهر تطور ملحوظ في علاقات اليابان مع دول الشرق الأوسط، ولاسيما الدول الخليجية، يشير الى عمل منظم للاستفادة من علوم اليابان وتقنياتها العالية لتطوير البنى الاقتصادية والعلمية في هذه البلدان، وتجاوز مقولة ((النفط العربي مقابل السلع اليابانية)) وهي تؤشر الى أن المصالح التي تجمع اليابانيين مع الشعوب العربية باتت تتجاوز الأطر الاقتصادية الضيقة لتطور مختلف الجوانب العلمية والثقافية والفنية والإعلامية والإنسانية والأمنية، وهي مصالح كبيرة ومتنوعة

---

1 -عبد العزيز بن عثيمان بن صقر, الخليج في عام2014- 2015الاتحاد الخليجي العربي هو المستقبل,(جدة: مركز الخليج للأبحاث,2015), ص 9.

2-إميل أمين," من روزفلت الى أوباما: قراءة موضوعية في أبعاد العلاقات السعودية الأمريكية", معهد العربية للدراسات:http://studies.alarabiya.net/

3- مياتا أوسامو," سياسة اليابان اتجاه ايران": http://www.nippon.com/

تساعد صناع القرار في اليابان على بناء سياسة يابانية أكثر توازنا مع بلدان الشرق الأوسط، تقوم على الاحترام المتبادل بين الشعوب وضمان المصلحة المشتركة لكلا الجانبين.

يأتي هذا في الوقت الذي تتضارب فيه المصالح الأمريكية والخليجية في المنطقة، ما يؤشر إلى بداية مرحلة من التصعيد، والتوتر المحتمل قد يؤدي لاتخاذ قرارات استراتيجية وعسكرية أحادية الجانب، بعد عقود تفوق فيها القرار والإدارة والقيادة الأمريكية، وذلك في ظل استمرار سعيها لتحقيق سياساتها وأهدافها بالمنطقة، بتعميق أبعاد تحالفها مع إيران على حساب تهديد دول الخليج، وأمنها ومصالحها العليا والحيوية، تهديدًا مباشراً يضرب الأمن القومي الخليجي في العمق[1]. فحسب" آنتوني كوردسمان" رئيس مجلس آرلي بيرك للدراسات الاستراتيجية والدولية: أن" لدى دول الخليج مخاوف كبيرة جدًا من العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، وبالتالي من المستبعد أن تعود العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين لما كانت عليه في السابق، بسبب اختلاف الرؤى والتوجهات بين الطرفين، وتمسك كل طرف بمواقفه تجاه القضايا محل الخلاف في المنطقة"[2].

وعليه فإن بإمكان دول الخليج واليابان استغلال الفرصة لبناء علاقات استراتيجية بينهما في الجانب الاقتصادي والأمني–العسكري، لا سّيما وأن دور الولايات المتحدة الأمريكية، اللاعب الرئيس حتى الآن في أمن الخليج، يواجه تحديات ومعضلات جمة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق. وفي دراسة صادرة عن "مركز نيكسون للأبحاث" الأمريكي في نوفمبر 2009، جاء

1–" مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية", صحيفة شؤون خليجية:http://alkhaleejaffairs.org/

2– المصدر نفسه.

فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون غير مستعدة، وغير قادرة، على الاستمرار في توفير الأمن في الشرق الأوسط، في إشارة إلى أن الصين أو اليابان قد تقوم بهذا الدور[1].

وبالنسية للقوى الأخرى المنافسة فإن لدى كل من دول الخليج واليابان من الامكانيات ما يؤهلها لبناء شراكة استراتيجية، لاسيما وأن التكنولوجيا ستلعب في المستقبل دوراً اساسياً في تحديد طبيعة ومستقبل العلاقات الدولية، وبما ان اليابان دولة متألقة في انتاج التكنولوجيا المتقدمة لذا سيكون بمقدورها أن تلعب دوراً فعالاً في هذا الشأن. ذلك أن هذه التكنولوجيا المتطورة التي تملكها اليابان ستمكنها من استخدام المكائن والآلات المتطورة تكنولوجيا ذات الدقة العالية في العمل، الأمر الذي يعطي للسلعة اليابانية صفة الجودة والمواصفات العالية، فضلاً عن أن التطور التكنولوجي يمكن من انتاج سلعة متطورة أكثر وبكلفة أقل بسبب عامل الابتكارات المتسلسلة والبحث والتطور العلمي، مما يعطي للسلعة اليابانية صفة المنافسة العالمية بوصفها متميزة تكنولوجيا وبأسعار تنافسية[2].

علاوة على ما تقدم فإن التكنولوجيا اليابانية لها القدرة في تحويل امكانياتها المدنية الى القطاع العسكري، لاسيما في الطاقة النووية، والقدرة على استخدام تكنولوجيا الفضاء في الصراعات المحتملة مستقبلاً بالاعتماد على الأقمار الصناعية والأسلحة الذكية، وهو ما تتفوق به على غيرها من الدول لاسيما الصين[3] .

1- "واقع ومستقبل العلاقات الخليجية –الصينية", صحيفة الوفد, يناير 2012:http://alwafd.org/

2-ايلاف راجح هادي, مستقبل الدور العالمي لليابان, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين , 2006, ص 164.

3- ايلاف راجح هادي, مصدر سبق ذكره, ص ص 164-165.

ويمكن أن نشير إلى أن نقاشاً وطنياً قد أثير، منذ مطلع الألفية الثالثة، حول إعادة تعريف دور اليابان في الساحة الدولية، وهو ما ترجم في التحليل الأخير بإعادة تعريف للقوة الأمنية اليابانية، حجماً ودوراً ، وتوّج النقاش المتواصل بتعديلات دستورية أقرت بالمعطى الجديد وشرعته[1].

وقد بدأت المحظورات التي تنص عليها المادة التاسعة من الدستور الياباني في الاضمحلال التدريجي، وكانت هذه العملية قد بدأت بشكل رمزي في العام 1987، عندما تجاوزت الميزانية اليابانية للدفاع الذاتي، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، نسبة واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة التي كانت تعد الحد غير الرسمي للبلاد بالنسبة للإنفاق العسكري. ومنذ ذلك الحين، سن المجلس التشريعي الياباني عددٍ من المراسيم المصممة خصيصاً لتجاوز معضلة المادة التاسعة. كان أخرها وأهمها في نيسان2014 اذ تمت الموافقة بالاتساع في تفسير المادة التاسعة من الدستور الياباني، في خطوة تتيح للبلاد ممارسة حق "الدفاع الذاتي الجماعي لليابان" وهو ما يعد تحولاً كبيراً في السياسة الدولية لليابان، وتغييراً جذرياً في سياستها الأساسية أي "سياسة الدفاع فقط" التي تمسكت بها حتى الآن، مما سيسمح لجيشها بالقتال في الخارج للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية[2].

من هنا يبدو أن الفرصة سانحة أمام دول الخليج واليابان لبناء علاقات ذات ابعاد استراتيجية، اقتصادية وامنية– عسكرية، لاسيما في ضوء المتغيرات الدولية الراهنة، ووضع اليابان في ظل هذه المتغيرات، الذي أخذ ينمو ويتسع، اذ أعطي لها الحرية في حركتها الخارجية

---

1 –عبدالجليل زيد المرهون, " اليابان تتجه للدفاع الذاتي الجماعي", صحيفة الرياض, العدد(16839), الجمعة 1اغسطس2014, ص12.

2– " تعديل دستوري يسمح لليابان بتدخل عسكري خارجي", صحيفة اليوم, العدد(14898), الأحد, 30 مارس 2014.

وازدياد فاعليتها، وهو ما قد يجعل منها مركز استقطاب دولي إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين. لذلك فإنه من غير المستبعد أن تنافس اليابان هذه القوى في التعامل مع دول الخليج، وتقيم علاقات أكثر تطوراً تفيد هذه الدول في مجال نقل التقنية، والتعاون التجاري، والمساعدات والمنح والاستثمار والعمليات النفطية، خصوصاً إذا ما عرفنا أن المتغير التاريخي في العلاقة بين اليابان ودول الخليج العربي هو لصالح الطرفين إذ يخلو تاريخ هذه العلاقة من النزوع نحو السيطرة الاستعمارية، بعكس القوى الدولية الأخرى مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، التي تملك تاريخاً استعمارياً مع هذه الدول، ناهيك عما يكنه الإنسان الخليجي من إعجاب وتقدير لا حدود لهما بالتجربة اليابانية[1]، لذا فالظروف المحيطة باليابانيين والخليجيين إيجابية اذ تتوافر الفرص الكبيرة للتعاون المشترك في مختلف المجالات، وهو ما يلبي حاجة الطرفين، ويحقق المصالح الوطنية لكل من اليابان ودول الخليج.

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكننا أن نخرج ببعض النتائج فيما يتعلق بالأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية وآفاقها المستقبلية, لعل أبرزها ما يلي:

أولاً–تتسم العلاقات بين دول الخليج العربي واليابان بكونها ذات طابع استراتيجي وبالترابط الحتمي الثنائي، وهي تاريخية وراسخة، وتقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، إذ تعد منطقة الخليج العربي بالنسبة لليابان شرياناً حيوياً لا يعوض، سواء كمصدر للطاقة، أم سوق لتصريف المنتجات.

1–هادي مشعان ربيع, التحديث في اليابان واثره في تطور الفكر السياسي,(بيروت: دار العارف, 2009), ص ص 147–148.

ثانياً–لقد حرصت اليابان ل ولاسيما من الناحية الاقتصادية على ضمان موطئ قدم لها في منطقة الخليج، التي تتطلع إلى اليابان ليس كمجرد دولة مستوردة لنفطها فحسب، وإنما كمصدر كبير للاستثمارات، ومستودع زاخر بالخبرات، وثمة فضاءات وآفاق واسعة ورحبة يمكن أن تصل إليها هذه العلاقات في المستقبل، إذا ما توافرت الإرادة السياسية لدى الجانبين للإسراع بتوقيع اتفاقيات ذات أبعاد اقتصادية، وامنية–عسكرية متقدمة.

ثالثا–تواجه العلاقات الخليجية اليابانية جملة من العقبات والتحديات من البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، قد تقف عائقاً أمام تطوير هذه العلاقات بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين، غير أنه بالمقابل تتوافر العديد من الفرص التي تمكن الطرفين، إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح، من بناء علاقات استراتيجية لاسيما في الجانب الاقتصادي، والأمني– العسكري.

رابعاً–على دول الخليج العربي, إذا ما ارادت الارتقاء بعلاقاتها مع اليابان، أن تعمل على تحقيق أهم شروط الاستثمار لرأس المال الأجنبي من خلال سعيها لتوفير بيئة تتميز بالاستقرار السياسي والأمني سواء في التعاطي مع معطيات الداخل عبر السعي إلى إرساء دعائم الاستقرار السياسي وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني، أم على الصعيد الخارجي بقيامها بتعزيز علاقاتها الخارجية من خلال إبرام الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي تسهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين في هذه المنطقة.

خامساً– على اليابان اذا ما ارادت ارادة حقيقية تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي أن تعمل أولاً: على تجاوز مقولة (النفط العربي مقابل السلع اليابانية) الى مقولة جديدة (النفط العربي مقابل التنمية) بما يسهم في نقل وتوطين التكنولوجيا والأساليب الإدارية الحديثة التي تميز الاقتصاد الياباني، والى نقل وتوطين المعارف والمهارات التكنولوجية العالية التي ستدعم خطى

التنمية في دول الخليج. وثانياً: الاحتفاظ بنوع من الحياد الايجابي تجاه شعوب المنطقة، وعدم الانجرار وراء مشروع الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير الذي قد يلحق أضراراً بالغة بمصالح اليابان الكثيرة في هذه المنطقة.

المصادر

أولاً-باللغة العربية

-بريجنسكي, الاختيار-السيطرة أم قيادة العالم, ترجمة: عمر الأيوبي,(بيروت: دار الكتاب العربي, 2004).

-بريجنسكي, رقعة الشطرنج الكبرى, (القاهرة: ميريث للنشر والمعلومات, 2003).

-بيير بيارنيس، القرن21 لن يكون أمريكيا، ترجمة مدني قصري, (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).

-رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج2، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر, بلا تاريخ).

-سعد حقي توفيق, النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة, (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع,1999).

-ظافر محمد العجمي, أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية, سلسلة اطروحات الدكتوراه, العدد56,(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2006).

-عبد العزيز بن عثمان بن صقر, الخليج في عام2014- 2015الأتحاد الخليجي العربي هو المستقبل,(جدة: مركز الخليج للأبحاث,2015).

-علي سيد فؤاد النقر, السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق اسيا, (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2001).

-غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى, (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000).

-فردريك ويري, الخلاف السعودي-الأمريكي في شرق اوسط متغير,(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2015).

-فوزي حسن حسين, الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية, (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر, 2009).

-مريم سلطان لوتاه, أمن الخليج التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية, (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2013).

-نصرة عبد الله البستكي, اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي,(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر, 2004).

-هادي مشعان ربيع, التحديث في اليابان واثره في تطور الفكر السياسي,(بيروت: دار العارف, 2009).

-يوسف خليفة اليوسف, مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوة الأجنبية,(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2011).

-ايلاف راجح هادي, مستقبل الدور العالمي لليابان, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين, 2006.

-صلاح حسن محمد, السياسة الخارجية اليابانية تجاه الوطن العربي, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية, 1982.

- وليم اشعيا, النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة, رسالة ماجستير غير منشورة, الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك, 2008.

-اشرف محمد عبد الحميد كشك," تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو", مجلة المستقبل العربي, بيروت, العدد (396),شباط2012.

-بدر عبد العاطي, "اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)", مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد(141) يوليو2000.

-حسين عبد الله, "المخاطر المحيطة بنفط الخليج", مجلة السياسة الدولية, العدد(171), 2008.

- رضا محمد هلال," السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثالثة", مجلة السياسة الدولية, العدد (154), اكتوبر 2004.

- سعد حقي توفيق, " التنافس الدولي وضمان أمن النفط ", مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد(43), 2011.

- محمد ابراهيم دسوقي, " اليابان تبحث عن مستقبلها", كراسات استراتيجية, العدد(103), القاهرة , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, 2001

-محمود علي الداود, "عام 2014منطقة الخليج العربي والتحديات الإقليمية والدولية", مجلة دراسات سياسية, بيت الحكمة- بغداد, العدد(28), 2014.

- مخلد عبيد مبيضين," السياسة الخارجية اليابانية اتجاه المنطقة العربية خلال الفترة من 1973 الى 2004", مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية, الجامعة الأردنية, المجلد (33), العدد(3), 2006.

- نغم نذير شاكر, " الوجود الياباني في العراق", مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد, العدد(40), 2009.

-هاني الياس خضر وصفاء خليل كاظم, " العلاقة بين اليابان واسرائيل من النواحي الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية ", مجلة مركز الدراسات الفلسطينية, جامعة بغداد, العدد(16), كانون الاول 2012.

-وليد خدوري، البترول الصخري وفرص الاستقلال الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2013.

-تقرير حول: "واقع وافاق العلاقات التجارية والاستثمارية بين المملكة العربية السعودية وإمبراطورية اليابان", إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية-مجلس الغرف السعودية, يناير 2012.

-جريدة الشرق الأوسط, العدد (1027), 10 كانون الثاني2007.

-بسمة عبد المحسن, قراءة في العلاقات الخليجية-الصينية, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: www.hcrsiraq.org

-"تعديل دستوري يسمح لليابان بتدخل عسكري خارجي", صحيفة اليوم, العدد(14898), الأحد, 30 مارس 2014.

-حسام كمال الدين," دول الخليج واليابان..من التبادل التجاري الى الشراكة الاستراتيجية", صحيفة الأهرام, العدد (14150),14 ابريل 2014,http://www.ahram.org.eg

-عبدالجليل زيد المرهون, "اليابان تتجه للفاع الذاتي الجماعي", صحيفة الرياض, العدد (16839), الجمعة 1اغسطس 2014.

- عبد الحكم سلمان وادي, "دراسة العلاقات اليابانية العربية ",أمد للإعلام, 2014/4/30, على الموقع:http://www.amad.ps/ar

-عبيد السهيمي," قائد عسكري ياباني: تدريب البحرية السعودية جزء من التزامنا بأمن الخليج", الشرق الأوسط, العدد(12365), 5 اكتوبر 2012.

-" اليابان مجتمع يسرع نحو الشيخوخة", جريدة اليوم, العدد (10953), 11يونيو, 2013.

-"مراجعات تكتيكية: أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج", الأهرام, يناير2014: /http://digital.ahram.org.eg

- "مستقبل العلاقات الخليجية الأمريكية", صحيفة شؤون خليجية /http://alkhaleejaffairs.org:

-"واقع ومستقبل العلاقات الخليجية-الصينية", صحيفة الوفد, يناير 2012: /http://alwafd.org

-اليابان تسعى لاتفاقيات تجارة حرة مع التعاون, صحيفة الاقتصادي, الأحد ، 7 يونيو 2015 : على الموقع:http://www.alkhaleej.ae

-إميل أمين," من روزفلت الى أوباما: قراءة موضوعية في أبعاد العلاقات السعودية الأمريكية", معهد العربية للدراسات:http://studies.alarabiya.net/

-"تحديات جديدة تواجه العلاقات التجارية بين اليابان ودول الخليج", مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ديسمبر http://www.ecssr.ac.ae:2010/

-حذيفة ابراهيم, "التحرك الخليجي نحو شرق اسيا يفتح آفاقاً أوسع للاستثمار",2 نوفمبر 2013:

-عبد الجليل المرهون, "الخليج والدور الياباني الجديد", الجزيرة نت, 2011/9/20.

-"عُمان واليابان تستعدان لتدشين مرحلة جديدة من العلاقات",يونيو2014 : /http://www.azamn.com

-"عودة الجيش الياباني ومزيد من الصفقات العسكرية", مايو 2014, على الموقع:
/http://altagreer.com

-عوض عثمان, "آليات تطوير العلاقات الاقتصادية الخليجية-اليابانية", مركز أراء حول الخليج, كانون الأول 2007:http://www.araa.ae

-محمد بن صنيتان, "مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية":
http://www.ahlanse.com

-محمد عبدالرحمن العسومي," الإمارات اليابان.. علاقات مميزة ومصالح متبادلة", مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية,21 اغسطس 2014:http://www.ecssr.com

-مياتا أوسامو," سياسة اليابان اتجاه ايران ": http://www.nippon.com/

-نغم نذير شاكر," الدور الياباني الجديد على الساحة الدولية "، شبكة النبأ المعلوماتية:
http://www.annabba.org:

-وزير الاقتصاد والتجارة يؤكد عمق ومتانة العلاقات التجارية القطرية اليابانية", بوابة الشرق:
/http://www.al-sharq.com

-"55 عاماً من العلاقات المتميزة بين الكويت واليابان", الجريدة:
http://www.aljarida.com

ثانيا-باللغة الاجنبية:

-William Nester ,The Foundations of Japan,(London: Macmillan press,1986).

-Yutaka Kosai, The Era of High speed Growth in Japan,(Tokyo :University of Tokyo press,1977).

-Antony H ،Cordesman ،The Myth Or Reality of Us Energy Independence ،CSIS ،January ،2013.

-Ashraf Keshk ،Developing an Agenda for security studies in the Gulf Regional security models proposed for the Gulf region (Analysis of GCC Iran interactions) ،paper presented for Cambridge university 2010.

-Makio Yamada, Japan-Gulf Relations in the Wider Asian Context, Gulf Research Center, Issue No. 6, April-2013.

-Naser Al-Tamimi," ASIA-GCC Relations: G rowing Interdependence ", Analysis No. 179, June 2013.

-Takeyh ,Hidden Iran: paradox and power in the aslamic Rapublic.

-Yoshio Minagi, Japan and the Gulf: Balanced Business Relationship, and Thereafter, Gulf Research Center, Issue No. 6, April-2013.